

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٨٨ (٧ مايو سنة ١٩٦٨)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٣ بنقل ملكية مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية والأراضي التي تستغلها إلى الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣ من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٣ بنقل ملكية مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية ، والأراضي التي تستغلها ، إلى الدولة النص الآتي :

”مادة ٢ - تؤدي إلى وزارة الأوقاف سندات تساوي قيمة الأراضي ، والمنشآت الثابتة وغير الثابتة ، المستبدلة . وتقدر قيمة هذه الأراضي باعتبارها أرض ميان تدخل في نطاق مدينة القاهرة .

وتؤدي قيمة ما يستهلك من السندات إلى وزارة الأوقاف . كما يؤدي إليها مقابل ربع هذه السندات بواقع ٤ ٪ سنويا . ويكون استهلاك هذه السندات خلال ثلاثين سنة على الأكثر .

ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية إصدار هذه السندات ، وفتاها .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٣

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٣٨٨ (٧ مايو سنة ١٩٦٨)
جمال عبد الناصر

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٨ من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ النص الآتي :

”مادة ٤٨ - يلتزم بالتضامن مؤلفو وناشرو وطابعو المصنفات ، التي تعد للنشر عن طريق عمل نسخ منها في الجمهورية العربية المتحدة ، أن يودعوا على نفقتهم عشر نسخ من المصنفات المذكورة بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة للانتفاع بها في أغراض الدار ، وذلك قبل توزيع المصنفات مباشرة ، وفقا للقواعد والإجراءات التي يصدرها قرار من وزير الثقافة . ويحدد هذا القرار الحالات التي يجوز فيها المدير دار الكتب والوثائق القومية أن يخفض عدد النسخ المطلوب إيداعها ، كما يلتزم الناشر وطابعو المصنفات في الجمهورية العربية المتحدة بإثبات ترويج نشر مصنفاتهم على نفس المصنفات .

ويلتزم المؤلفون المتمتعون بحسنية الجمهورية العربية المتحدة ، الذين ينشرون مصنفاتهم خارج الجمهورية العربية المتحدة ، بإيداع خمس نسخ من كل صنف بالمركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية . ويعاقب على عدم الإيداع أو مخالفة أحكامه بغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ، ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها ، دون إخلال بوجود إيداع النسخ .

ويلتزم المركز الرئيسي لدار الكتب والوثائق القومية بتسليم إحدى النسخ التي يتم إيداعها وفقا لحكم الفقرتين السابقتين إلى مكتبة مجلس الأمة .

ويصدر وزير الثقافة القرارات التنفيذية اللازمة لذلك .

ولا يترتب على عدم الإيداع الإخلال بحقوق المؤلف التي يقرها هذا القانون .

ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة في الصحف والمجلات اليومية إلا إذا نشرت هذه المصنفات على أفراد .